الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

23 **جماد أول** 1437 –2 **مارس** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان فى العالم	18

حقوق جدة تستضيف "تصوير الطفل بين المسموح والممنوع"

المصدر: جريدة عين اليوم الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.3alyoum.com/news

عين اليوم – علي السحاري
تستضيف جمعية حقوق الإنسان في مقرها بجدة ندوة عنوانها "تصوير الطفل بين المسموح والممنوع" وذلك في تمام الساعة السابعة من مساء بعد غد الخميس، وتأتي هذه الندوة ضمن فعاليات فريق "طفولة آمنة التطوعي".
ويقدم الندوة نخبة من المتخصصين لقراءة جوانبها الهامة والتي تعطي مساحة من التعامل مع الأطفال الذين يرصدون يومياتهم من خلال برامج التواصل الاجتماعي، حيث يقرأ الدكتور عثمان الشتيوي رؤيته حول ذلك من الناحية الشرعية، بمشاركة المتخصص في القانوني ماجد الفيصل، والتربوية عائشة عادل، والمستشارة الاجتماعية نسرين طه.
وتعتبر هذه الندوة خارطة للتعامل الأسري مع أطفالهم الذين اشتهروا بنشر يومياتهم ونشر مقاطع الفيديو ورصد جميع تحركاتهم بشكل منتظم ومستمر، ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي على المستوى المحلي والعربي والعالمي، وقد تم تخصيص عنوان الندوة استنادا للوقائع التي حدثت خلال الفترة الزمنية الماضية والتي اشتهروا من خلالها أطفال كثيرون إيجاباً أو سلباً بسبب تلك المقاطع وحازوا على عدد مشاهدات خيالية في فترة وجيزة بعد انتشار مقاطعهم عبر العالم الرقمي.

كيف نحد من العنف الأسري؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/02/article_1035013.html

كلمة الاقتصادية

وقعت وزارتا العدل والشؤون الاجتماعية مذكرة تعاون وتفاهم للحد من جرائم العنف الأسري والجرائم ضد الأطفال والجرائم ضد المرأة. وقد أكد وزير العدل أن الأحكام الحازمة للقضاء لا يمكنها التصدي لقضايا العنف من دون تفعيل الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية وتكامل التنسيق بينها وبين القطاع العدلي، والتعاون في مثل هذه القضايا التي تحتاج إلى التركيز في مسألة الإسناد الشرعي والنظامي.
لقد تضمنت بنود المذكرة التعاون في مجال التدريب فيما يخص الحماية الاجتماعية والتعرف على الجوانب العدلية في القضايا الأسرية، وتبادل المعلومات والتنسيق المشترك فيما يتعلق بحالات العنف الأسري، إضافة إلى التعاون في إقامة الفعاليات والأنشطة التوعوية في مجال العنف الأسري والعنف الموجه ضد الطفل.
وسيتم عقد ندوات علمية ومؤتمرات مختصة بالشأن الاجتماعي والأسري والجوانب العدلية المتعلقة بها، إضافة إلى تبادل الدراسات العلمية وتوفير المعلومات الإحصائية الخاصة بحالات العنف الأسري، وتطوير قواعد المعلومات لضمان دقة البيانات المنشورة وفق الأنظمة والتعليمات.
وتشير الإحصائيات إلى أن قضايا العنف الأسري التي سجلت في المحاكم بلغت منذ بداية العام الحالي 1436هـ، 172

قضية في جميع مناطق المملكة، في حين كانت عام 1434هـ، 108 قضايا، وهذا يشمل العنف الأسري بين الزوجين والإيذاء والضرب والاغتصاب والحبس والإهانات ومنع الحقوق والإهمال، وقد تصدرت المنطقة الشرقية القائمة بـ 38 قضية، ويتزامن نشر هذه الإحصائية مع دورة تدريبية لعدد من القضاة في محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية والباحثين الاجتماعيين حول قضايا العنف الأسري.. أسبابها وكيفية معالجتها.

إن حالات العنف الأسري ضد النساء والأطفال فرضت، بسبب تزايدها، سن نظام للحماية من الإساءة والاستغلال، سواء كان ذلك العنف ضد الأطفال صادرا من الأبوين أو من أحد الأقرباء أو من أي طرف كان في البيت أو المدرسة، فالطفل في صياغة النظام هو من لم يتجاوز 18 من العمر، وبعد أن تزايدت حالات العنف ضد الأطفال أصبح لزاما على المجتمع أن يبحث عن حلول غير تقليدية لها طابع الحزم، حيث لا ينفع الوعظ للتعامل مع بعض حالات العنف الأسري، فالوازع الديني والأخلاقي والإنساني انهار تماما في بعض الحالات التي تم عرضها على جهات التحقيق ثم القضاء، فالتعذيب ثم الضرب المفضي إلى الموت كانا أبشع الصور التي كشف عنها بعد اتخاذ إجراءات التحقيق النظامية.

إن مشكلة العنف الأسري تزايدت في السنوات الماضية، فوفقا لإحصائيات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فإن نسبة قضايا العنف الأسري بواقع 22 في المائة من إجمالي 5600 حالة تلقتها الجمعية، وما لم يتم إعطاء دور للمدرسة والمرأة في مواجهة جرائم العنف ضد الأطفال، فإن الجريمة المستجدة على المجتمع ستتحول إلى ظاهرة لا يمكن الوقاية منها سوى بقانون صارم وصلاحيات واسعة للجهات التربوية، ولكل من يبلغه علم بوجود عنف ضد الطفل.

وقد بادر مجلس الوزراء إلى تكليف الجهات المعنية بوضع استراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات، مع تدعيم مناهج التعليم الدراسية بمفاهيم واضحة تحث على التسامح ونبذ العنف، أما على الصعيد الإعلامي، وهو الأقرب تأثيرا في السلوك، فقد قرر مجلس الوزراء بأن تكون هناك خطط إعلامية توعوية تركز على البرامج الوقائية اللازمة لذلك من خلال مؤسسات إعلامية متخصصة.

إن من الواجب أن يتحرك كل فرد بدءا من ذاته ليواجه سلوك العنف المرفوض شرعا وخلقا، خصوصا داخل الأسرة، فاليوم هناك خطوات وضعها مجلس الوزراء ولم يعد هناك ما يبرر تناول هذا الموضوع الحساس بالاستحياء والسلبية سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الأهلي؛ لأن حالات العنف الأسري ضد المرأة وضد الطفل لن تحل دون معالجة اجتماعية وقضائية في وقت واحد.

العيبان: التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان ينطلق من منهجها المستمد من مبادئ الشريعة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1133771

جنيف - واس

ألقى الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان اليوم كلمة المملكة أمام الدورة 31 لمجلس حقوق الإنسان، مؤكدًا أنها تنعقد في ظل تحديات جسيمة تمس حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم، وفي ظل ما يشهده العالم ولا سيما الشرق الأوسط من تدهور واسع للأمن والاستقرار وتزايد الاقتتال والصراع والإرهاب، الأمر الذي يدعو لمزيد من الإصرار على بذل الجهود الممكنة لحل هذه الصراعات وحماية المدنيين.

وأضاف الدكتور العيبان " إننا إذ ندرك ترابط حقوق الإنسان وعالميتها، فإنه لا يغيب عنا أيضا أن تنوع القيم والثقافات هو رافد مهم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وليس سبيلا لفرض نظرة أحادية في هذا المجال".

وأكد أن التزام المملكة العربية السعودية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينطلق من منهجها المستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية التي أوجبت حماية هذه الحقوق, مشيراً إلى أن عملية الإصلاح والتطوير المستمرة التي تجري في المملكة تعكس إيمانًا راسخًا بأهمية التنمية الشاملة التي تركز على الإنسان باعتباره محور التنمية الأساس, وأن عملية التطوير شملت العديد من المجالات التنموية المتصلة بحقوق الإنسان، ومن ذلك القضاء والاقتصاد والتنمية، وتوسيع مشاركة المرأة، مع الاستمرار في تعزيز متانة الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان, حيث تلقي عناية واهتمام بالغين من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- الذي أصدر العديد من الأوامر في هذا الشأن، ومنها إنشاء مجلس الشئون السياسية والأمنية، ومجلس الشئون الاقتصادية والتنمية، بهدف رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق، وتسريع آلية اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها, كما صدر نظام حماية الطفل ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وأكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان أن جهود المملكة تستمر في تطوير مرفق القضاء ، وتعزيز الإجراءات القضائية ، وتحسين البيئة العدلية، كما أن برامج تأهيل وتدريب القضاة مستمرة وخاصة فيما يتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة, كما يجري العمل حاليا على إعداد مدونة تشمل أحكام الفقه الإسلامي في الأحوال الشخصية والجرائم والعقوبات.

وأكد مجددا على ما توليه المملكة من اهتمام لمراعاة مبدأ الاستقلال الكامل للقضاء ، وعلى ضرورة احترام الأنظمة القضائية ، وعدم جواز التدخل بسير القضاء أو إجراءاته أو أحكامه .

وفي إطار تمكين المرأة السعودية قال العيبان إنها حققت المزيد من النجاحات كان آخرها مشاركتها في انتخابات المجالس البلدية ، وفوزها بالعديد من المقاعد في هذه الانتخابات، لتقوم بدورها في التنمية بكل كفاءة وفاعلية, كما تستمر جهود تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

"الشورى" يؤيد تصحيح أوضاع موظفي البنود وذوي المؤهلات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14259711

الرياض - عبدالله الضعيان

طالب مجلس الشورى في جلسته الاعتيادية أمس (الثلثاء) باحتساب خدمة موظفي بند 105 الذين تم تثبيتهم على وظائف رسمية، ومعالجة وتصحيح أوضاع موظفي بنود الساعات والأجور الذين عيّنوا على مراتب أقل من مؤهلاتهم العلمية، بعد الأمر الملكي عام 1432هـ، وتعديل وضع شاغلي الوظائف الإدارية ممن يحملون مؤهلات تعليمية إلى وظائف تعليمية مناسبة لمؤهلاتهم، بتنسيق بين وزراتي الخدمة المدنية والتعليم.

ودعت لجنة الإدارة والموارد البشرية وزارة الخدمة المدنية إلى الحد من المركزية، وإعطاء الصلاحيات للمناطق وفق الضوابط والشروط لتسهيل العمل، وتطوير التعاملات الإلكترونية، والتنسيق مع معهد الإدارة العامة والجهات الحكومية، لوضع آليات لتهيئة الملتحقين بالعمل الحكومي حديثاً، لمزاولة أعمال الوظائف المعينين عليها، وقياس أدائهم خلال فترة التجربة.

وأكد المجلس على الإسراع في تنفيذ الربط الآلي مع إدارات شؤون الموظفين في الجهات الحكومية، لضمان تحديث المعلومات المطلوبة، مطالباً وزارة الخدمة المدنية بدرس منح صلاحيات التعيين والترقية من المرتبة الـ 13 فما دون للجهات الحكومية، وفق معايير وقواعد منظمة لذلك، ودرس نقل مهمات الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة من وزارة المالية إلى الخدمة المدنية، مع استمرار التنسيق بين الوزارتين في ما يخص استحداث الوظائف.

وانتقد أعضاء المجلس التصادم الحاصل بين وزارتي التعليم والخدمة المدنية في تلبية حاجات الموظفين في القطاع التعليمي، وألحوا على فصل الجوانب الفنية عن الإدارية، وإيضاح الأدوار والمهمات المنوطه بكل وزارة، متفقين على أهمية التدريب والتدرج في الوظائف الحكومية، من خلال التعاون مع معهد الإدارة العامة.

وانتقد محمد الرحيلي ضعف المخرجات التعليمية من الجامعات وعدم ملاءمتها لسوق العمل، عازياً ذلك إلى إغفال الجوانب التطبيقية فيها، فيما استنكر سعود الشمري تحويل خريجي كلية التربية إلى وظائف إدارية، وتعيين غير المختصين في هذا المجال إلى القطاع التعليمي، وشدد ناصر الداود على معالجة أوضاع خريجي كليات التربية، وتعيينهم على وظائف تعليمية تربوية، وحث عبدالرحمن الراشد على تجديد أنظمة وزارة التعليم ومواكبة التطورات والنظر إلى الواقع في مسائل الوزارة. ووافق المجلس على الاقتراحات المقدمة من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن عدد من التعديلات التي أجرتها الحكومة على مواد مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها داخل المملكة، وتحويل التبرعات المالية إلى قسائم تصرف للمستحقين، وأوصت اللجنة في بنودها بالموافقة على ذلك، إذ رأت أن هذه التعديلات سيكون لها الأثر الإيجابي عند تنفيذ النظام، والتي تهدف إلى ضبط جودة العمل القانوني لمشروع النظام. وبعد أن استمع المجلس إلى عدد من المداخلات التي أيدت في مجملها التعديلات، وافق على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

وفي سياق متصل، أحدثت توصية عبدالله الجغيمان بالسماح لأعضاء هيئات التدريس بمزاولة الأعمال الحرة في مجال تخصصهم انقساماً في آراء الشوريين، إذ احتج بأن الدول المتقدمة تسمح لهم بالعمل الحر في مجال التخصص، لما يقدمونه من فائدة شخصية ومجتمعية، ولم تنل التوصية استحسان عدد من الأعضاء الذين رأوا فيها إجحافاً بحق بقية موظفي الدولة، الممنوعين من مزاولة الأعمال الحرة، وطالبوا بالسماح لجميع موظفي الدولة بذلك وبعدم استثناء فئة من دون أخرى، فيما أيّد آخرون توصية الجغيمان، متفقين على أهمية الاستفادة من الخبرات العلمية من فئة أعضاء هيئات التدريس واستثمارهم، لما في ذلك من فائدة شخصية ومجتمعية في القطاع العلمي. واحتج سلطان السلطان بأن الأجانب على القطاعات الحرة، وأنهم يصلون إلى نحو 15 مليوناً أعمار 70 في المئة منهم ما بين 30 و50 عاماً، بحسب مركز المعلومات الوطني، ووصفهم بأنهم من الطبقة الثرية، التي تمتلك مبالغ عالية، وبأنهم يحظون برفاهية أكثر من المواطن، بسبب العمل الحر المفتوح لهم.

العمر: حماية التعليم تحقق "الأمن الوطني"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14259709

الرياض - «الحياة»
افتتح مدير جامعة الملك سعود بدران العمر اليوم، المؤتمر الـ 17 للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، الذي تنظمه الجمعية برعاية وزير التعليم أحمد العيسى، بعنوان «التكامل التربوي بين التعليم العام والعالي» في قاعة حمد الجاسر بالجامعة.
وأقيمت حفلة بهذه المناسبة، ألقى خلالها بدران العمر كلمة أوضح فيها أن المؤتمر يأتي في وقتٍ البلاد فيه في أمس الحاجة إلى العمل الجاد لتعزيز التكاتف بين التعليم العام والتعليم العالي، ولا سيما بعد ضم هذين القطاعين في وزارة واحدة، لترسم خطة تعليمية للطالب والطالبة منذ لحظة التحاقه بالتعليم حتى لحظة تخرجه من الجامعة.
وقال العمر: «يجب أن يعرف المتخصصون في مجال التعليم أبرز المشكلات التي تواجه التعليم العام وعلاقته بالتعليم العالي، ومعرفة الإمكانات المتوافرة لدى مؤسسات التعليم العالي في المملكة لمواكبة التطورات التربوية المعاصرة، والعمل على تعزيز التفاعل بين قطاعي التعليم بما يلبي خدمة التنمية في البلاد. وأضاف أن الاهتمام بشقي التعليم العام والعالي صورة من صور الاهتمام بالأمن الوطني وهو ليس مسؤولية مؤسسة واحدة فحسب، إذ تدخل فيه مسؤولية كل مؤسسات المجتمع بوصف التعليم استثماراً بشرياً ترى في المجتمعات أساساً للتنمية الشاملة. ولفت إلى أن الاهتمام بمرحلتي التعليم العام والعالي واجب بوصف التعليم ما قبل العالي وسيلة لإعداد المواطن الصالح في فكره وسلوكه وأخلاقه، بينما التعليم العالي هو السبيل لجعل هذا المواطن عنصراً منتجاً بتطوير مهاراته العلمية والإبداعية وحثه على الإنتاج والابتكار.
إلى ذلك، ألقى رئيس مجلس إدارة جمعية «جستن» فهد الشايع كلمة أكد فيها أن مجلس إدارة الجمعية استشرف أهمية التكامل التربوي بين قطاعي التعليم العام والعالي، فتم عقد هذا المؤتمر من منطلق الإسهام في جهود تطوير التعليم بالتعاون مع قطاعي التعليم العام والعالي، ودعم توجهات صنّاع القرار في هذه المرحلة المفصلية من مراحل تطوير التعليم في المملكة تجاه التعليم، لما له من انعكاس مباشر على تجويد العملية التعليمية، وتحقيق التنمية المستديمة للوطن.

70 في المئة يجهلون حقوق المرضى وذويهم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14258835

الخبر - «الحياة»
أظهرت دراسة ميدانية أجريت خلال حملة خيرية عن حقوق المرضى أن 70 في المئة من قاصديها يجهلون الخدمات المادية والعينية التي تقدمها مختلف الجهات الحكومية والخاصة لأصحاب الأمراض المزمنة وذويهم، في الوقت الذي قال 40 في المئة منهم فقط أن لديهم معرفة بخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة.
جاءت تلك النتائج خلال حملة «إمداد» نظمتها جمعية «ود الخيرية للتكافل والتنمية الأسرية» في الخبر، بمشاركة جهات حكومية وخاصة للتعريف بحقوق المرضى المادية والعينية.

وقال مدير علاقات وحقوق المرضى في المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية أحمد الحجي: «إن هناك استراتيجية واضحة تهدف إلى توقيع عدد من الاتفاقات والشراكات مع مختلف الجهات المجتمعية التي تقدم خدماتها للمرضى».

وأضاف خلال تدشينه حملة «إمداد» بمجمع الراشد في الخبر أمس «إن هذه الاستراتيجية ستوفر لهذه الفئة خدمات كثيرة وتسهل لهم الحصول عليها، إذ ستكون هناك قاعدة بيانات موحدة تربط إدارة علاقات المرضى بهذه الجهات بهدف تضافر الجهود وتقديم الرعاية والمساعدة المميزة للمرضى، وكذلك تعريفهم بالخدمات الممكن استفادتهم منها».

من جهتها، أشارت رئيسة جمعية ود الخيرية للتكافل والتنمية الأسرية نعيمة الزامل، إلى استفادة 5 آلاف زائر من فعاليات حملة «إمداد» خلال يومين بمشاركة 10 جهات حكومية وخاصة وخيرية في المنطقة الشرقية، تقدم خدماتها ومساعداتها المادية والعينية للمرضى وذويهم.

وذكرت أن الحملة جاءت بهدف توعية أفراد المجتمع بحقوق المرضى وطريقة الحصول عليها لدى كل الجهات، والتعرف على أبرز الخدمات التي تقدمها للمريض وذويه، إذ تم تسليط الضوء على 21 نوعاً من الأمراض من خلال برامج متنوعة توضح الحقوق وكذلك التوعية الصحية.

بدورها، أوضحت رئيسة قسم البيئة والصحة ابتسام الشيخ، أن الجمعية عملت على دراسة ميدانية خلال هذه الحملة لقياس مدى معرفة المجتمع بالخدمات التي تقدمها مختلف الجهات كدعم مادي أو عيني لأصحاب الأمراض المزمنة وذويهم، كاشفة أن 70 في المائة لا يعلمون عن هذه الحقوق والخدمات، و 40 في المائة لديهم فكرة عن خدمات المعاقين فقط، وهو الأمر الذي يتطلب من الجهات ذات العلاقة بالمجتمع بتضافر الجهود بهدف تعريف المرضى بهذه الخدمات وكيفية الحصول عليها.

"الشورى" يوافق على احتساب مستحقات موظفي "البند 105" عند التقاعد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14250583

دبي - «الحياة»

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والعشرين من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة التي عقدها اليوم (الثلثاء) برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبد الله آل الشيخ، على احتساب خدمة العاملين على البند 105 ممن ثبتوا على وظائف رسمية لأغراض التقاعد، بعد حسم مستحقات التقاعد المترتبة على تلك الفترة.

وطالب المجلس وزارة الخدمة المدنية بدرس إعطاء صلاحيات التعيين والترقية من المرتبة 13 فما دونها للجهات الحكومية وفق معايير وقواعد منظمة لذلك. كما طالب أيضاً بدرس نقل الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة ومهماتها من وزارة المالية إلى وزارة الخدمة المدنية مع استمرار التنسيق مع الأولى في استحداث الوظائف.

وطالب المجلس وزارة الخدمة المدنية بتصحيح أوضاع من عينوا على مراتب أقل من مؤهلاتهم العلمية أو ثبتوا عليها بعد تعيينهم على بند الساعات، ومعالجة أوضاع شاغلي الوظائف الإدارية الذين عينوا بموجب الأمر الملكي ذي الرقم أ/ ١٢١ وتاريخ 1432/7/2هـ، وهم يحملون مؤهلات تعليمية من خلال ترتيبات تعدها الوزارة بالتنسيق مع وزارة التعليم تتيح نقلهم إلى الوظائف التعليمية المتاحة.

ودعا المجلس أيضاً وزارة الخدمة المدنية إلى الإسراع في تنفيذ الربط الآلي مع إدارات شؤون الموظفين في الجهات الحكومية، لضمان تحديث المعلومات المطلوبة.

وتأتي موافقة المجلس على توصية وزارة الخدمة المدنية باحتساب مستحقات الذين عملوا على «البند 105»، ممن ثبتوا على وظائف رسمية لأغراض التقاعد بعد حسم مستحقات التقاعد المترتبة على تلك الفترة، بعد مطالبات عدة ممن وظفوا على هذا البند، خصوصاً من المعلمين الذين يعتبرون الشريحة الأكبر التي تعين عليه قبل أن يتم تعيينهم في وظائف رسمية.

"العدل" توقف 55 ألف وكالة وتلغي أكثر من 9 آلاف صك ولاية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1133593

لرياض - مبارك العكاش
أوقفت وزارة العدل 55 ألف وكالة شرعية، بعد أن توفي أحد أطراف الوكالة والبالغ عددهم 26 ألف متوف، في خطوة تتصدى من خلالها الوزارة لأي تجاوزات يقوم بها أي وكيل بعد وفاة موكله، حيث أن عملية الربط الإلكتروني بين كتابات العدل ومركز المعلومات الوطني، أتاحت للوزارة إلغاء أي وكالة بعد وفاة أحد أطرافها مباشرة.
وأوضح ماجد العثمان مدير عام تقنية المعلومات بوزارة العدل، أن عملية الربط التي تمت مابين وزارة العدل ووزارة الداخلية ممثلة بمركز المعلومات الوطني ساهم في الحد من تجاوزات بعض الوكلاء، مشيراً إلى إلغاء 9614 صك ولاية لقاصر بعد بلوغهم سن الرشد، وإيقاف 4112 وكالة لقاصري الأهلية. وأشار إلى أن عملية الربط ساهمت في زيادة معايير الدقة والشفافية والإنجاز في المحاكم وكتابات العدل وحدت من تجاوزات بعض الورثة ووكلاء القصر في استغلال، مضيفاً أن الوزارة تعمل بالتعاون مع المركز لتزويدها الكترونياً بأسماء المتوفين لسرعة البت في وكالاتهم حمايةً لحقوق المتوفين والورثة من الاستغلال سيئ لها. وأشاد العثمان بجهود مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية بالتعاون المثمر والبناء مع وزارة العدل لحماية حقوق المتوفين وقاصري الولاية والحد من التجاوزات التي تصدر من ضعاف النفوس لاستغلال بعض الفئات المستضعفة.

خادمة تقتل كفيلتها "المسنة" طعنا في الخفجي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/663322

عبدالله الزهراني- الدمام
أودت خادمة (أفريقية) بكفيلتها «المسنة» بعد أن طعنتها عدة طعنات؛ إثر خلاف نشب بينهما. وأكد المتحدث الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية العقيد زياد الرقيطي أنه عند الساعه الرابعة من مساء امس تبلغت شرطة محافظة الخفجي من عمليات الدفاع المدني عن مباشرة الفرقة المختصة طرفهم فتح باب لمنزل مواطن تقيم به والدته المسنة، مع عاملتها المنزلية، وذلك بعد بلاغ المواطن لعدم استجابة والدته وعاملتها لفتح الباب. وقال الرقيطي: عند دخول المختصين للمنزل والتحقق من الوضع وجدت المواطنة المسنة وقد فارقت الحياة جراء تعرضها للطعن عدة طعنات بالجسم، فيما لم يعثر على خادمتها بالمنزل، وعلى الفور من تلقي البلاغ تم تمرير معلومات وأوصاف العاملة المنزلية الهاربة للعاملين بالميدان ومسح الحي بشكل مكثف، حيث تم العثور عليها وضبطها في حالة ارتباك مختبئة بأحد الموقع القريبة. وأضاف: باشر المختصون بالشرطة إجراءات الضبط الجنائي للجريمة والتحقيق فيها، وقد أقرت العاملة الافريقية الجنسية بإقدامها على قتل كفيلتها بعد طعنها عدة طعنات؛ إثر خلاف نشب بينهما، وتم إيقافها تمهيدا لإحالتها وملف القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام».

إنشاء هيئة عامة مستقلة لتطوير الخدمات المقدمة لـ"ذوي الإعاقة"

الموافقة على مشروع النظام.. والموسى يكشف التفاصيل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/663182

سلوى حمدي - الرياض

تفاصيل مشروع نظام حقوق ذوي الاعاقة

جاء مُعدِّلًا «لنظام رعاية المعوقين في المملكة» الصادر عام 1421هـ بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 37) وتاريخ 1421/9/23هـ.

التعديل طال كل مواد النظام الحالي، وذلك من خلال إضافة مواد جديدة، أو حذف مواد قديمة، أو إجراء تعديلات جوهرية على بعض المواد، أو إدخال تعديلات صياغية على مواد أخرى.

تركز التعديل - بشكل عام - على محورين أساسيين

المحور الأول يستهدف تحديث وتطوير المفاهيم والمضامين، التي يقوم عليها النظام الحالي ليواكب التغيرات والتحولات الكبيرة، التي طرأت في مجال الإعاقة، بدءًا من تغيير الاسم الذي يحمله النظام، بحيث أصبح اسم النظام في المشروع المقترح هو «نظام حقوق ذوي الإعاقة»، بدلًا من: «نظام رعاية المعوقين في المملكة» في النظام الحالي.

المحور الثاني تضمن تفعيل الآليات التي يقوم عليها النظام الحالي، حيث تم حذف المادة التي تنص على إنشاء مجلس أعلى لشؤون المعوقين، والاستعاضة عن ذلك في مشروع النظام المقترح بمادة تتضمن إنشاء هيئة عامة لذوي الإعاقة.

يكون لهذه الهيئة مجلس إدارة يتكون من رئيس الهيئة (رئيسًا)، وممثلين للقطاعات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى اثنين من ذوي الإعاقة، واثنين من أولياء أمور ذوي الإعاقة، واثنين من رجال وسيدات الأعمال المهتمين بشؤون ذوي الإعاقة، واثنين من العاملين في جمعيات ذوي الإعاقة، واثنين من المختصين بشؤون الإعاقة.

- ترفع الهيئة تقريرًا سنويًا إلى رئيس مجلس الوزراء عن أدائها، وعن أوضاع ذوي الإعاقة، والخدمات المقدمة لهم، وما يواجهها من صعوبات، وما تقترحه من دعم وتطوير للخدمات والبرامج والنشاطات المقدمة في المملكة .

الهيئة لن تكون هيئة راعية، وإنما ستكون هيئة داعمة، وهذا يعني أنها لن تعمد إلى افتتاح مستشفيات ومراكز ومدارس مستقلة خاصة بها، وإنما ستقوم بتحسين وتطوير البرامج والخدمات والنشاطات.

الهيئة ستقوم بموجب هذا النظام بإصدار لائحة تنفيذية تفصيلية لمواد هذا النظام الذي يحمل بين طياته الخير الكثير لذوي الإعاقة وأسرهم والعاملين معهم.

كشف الدكتور ناصر بن علي بن عبدالله الموسى، عضو مجلس الشورى، رئيس مجلس إدارة جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض عن تفاصيل مشروع نظام حقوق ذوي الإعاقة بعد موافقة مجلس الشورى عليه، والذي سيحل بديلًا عن النظام الحالي لذوي الإعاقة.

وقال إن النظام تضمن إنشاء هيئة عامة لذوي الإعاقة تكون لها شخصيتها الاعتبارية، واستقلالها المالي والإداري، وترتبط برئيس مجلس الوزراء، ويكون لها رئيس بمرتبة وزير يتم تعيينه بأمر ملكي كريم.

وتختص الهيئة برسم السياسة العامة في مجال الإعاقة، وتنظيم شؤون ذوي الإعاقة، وضمان جودة الخدمات المقدمة لهذه الفئات.

"العدل" تستثني "المحامين" من الاختصاص المكاني في دعاواهم ضد موكليهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160302/Con20160302827079.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)
استثنت وزارة العدل المحامين أخيرا، من قاعدة إقامة الدعوى في محل إقامة المدعى عليه، إذا كانت الدعوى عبارة عن مستحقات مالية للمحامي لدى موكله. فيما فرضت الوزارة على المحاكم التي تصدر حكم الدعوى الأصلية التي ترافع فيها المحامي، بالنظر في أجرة المحامي، وإصدار الحكم اللازم ضد موكله، ولا تنظر إلى الاختصاص المكاني في هذه الحالة.
وأكد مصدر موثوق به لـ«عكاظ» أن هذا القرار استثناء من نظام المرافعات الشرعية الذي نص على وجوب توافر الاختصاص المكاني والذي يقصد به مكان الإقامة أو المكان الذي يقطنه الشخص على وجه الاعتياد، أو إقامة الشخص في المكان الموقوف فيه المتهم أو المسجون فيه.
وقال المصدر: فرض النظام أن الاختصاص في نظر الدعوى يكون للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعى عليه، إلا أن الوزارة فرضت على المحاكم التي تنظر الدعوى الأصلية التي ترافع فيها المحامي عن موكله بالنظر في قضية ومطالبة المحامي بأجرته ضد موكله وإلزام الموكل بما يجب حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين.

تتضمن مساعدات وصيانة منازل وتدريباً ورعاية

تعرف على برامج "تراحم" لأسر نزلاء السجون ودور التوقيف بالرياض

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
https://sabq.org

عبدالله البرقاوي من الرياض
تنفذ لجنة رعاية السجناء بمنطقة الرياض "تراحم" ١٢ برنامجاً موجهاً لأسر نزلاء السجون والإصلاحيات ودور التوقيف في مدينة الرياض ومحافظاتها .
اللجنة كانت قد قررت في اجتماعها الأخير الذي عقد قبل نحو شهرين صرف عشرة ملايين ريال لسداد مديونيات مساجين وسداد إيجارات أسرهم، إضافة إلى تقديم مساعدات مختلفة.
اللجنة التي تبذل جهوداً كبيرة لمساعدة المفرج عنهم وأسر نزلاء السجون، تقدم أكثر من (12) برنامجاً مختلفاً، تجاوزت مصروفاتها خلال الفترة من 1/ 1/ 2015م وحتى 30/ 11/ 2015م عشرة ملايين و 900 ألف ريال، شملت: سداد

المديونيات (60 ألف) ريال، وسداد الإيجارات للأسر والمفرج عنهم بمبلغ مليونين و 500 ألف ريال، استفادت منها (262) سرة، وتقديم مساعدات مالية بلغت (853.450) ريالاً، استفادت منها (253) أسرة.
تضمنت المساعدات توفير الأجهزة المنزلية الكهربائية، بمبلغ (2.838.860) ريالاً، استفادت منها (425) أسرة، وبرنامج توفير الغذاء شهرياً بمبلغ مليوني ريال، واستفاد منه أكثر من (635) أسرة، وبرنامج توفير الكساء بمبلغ (1.420.500) ريال، استفاد منه أكثر من (615) أسرة، والسلال الغذائية والمساعدات العينية بمبلغ (1.000970) ريالاً، استفاد منها أكثر من (615) أسرة، وبرامج الحج والعمرة بمبلغ (48.250) ريالاً، استفاد منها (166) فرداً من أسر النزلاء.
وشملت المساعدات الأنشطة والبرامج الترفيهية بمبلغ (24.868) ريالاً، استفاد منها أبناء النزلاء ونزلاء الإصلاحيات، وسداد الرسوم الدراسية بمبلغ (67.460) ريالاً، استفاد منها (27) مستفيداً من المفرج عنهم، وتنفيذ برنامج توصيل لمساعدة الأسر في دفع تكاليف أجور وسائل النقل عند مراجعتهم اللجنة بمبلغ (50.000) ريال، استفاد منه أكثر من (900) أسرة، وتطبيق برنامج تهادي لتوفير الكسوة الشتوية للنزيلات وأبنائهن بمبلغ (122.000) ريال، استفادت منه نزيلات سجن النساء.
وساهمت لجنة تراحم بالرياض في تدريب أكثر من (120) فرداً من أبناء وبنات النزلاء، وساهمت في توظيف أكثر من (240) فرداً، إضافة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية لأكثر من (25) مشروعاً تجارياً، ومساعدة أكثر من (60) مستفيداً للالتحاق بالتعليم الجامعي.
وتتمثل البرامج التي تقدمها اللجنة في برنامج "زاد" لتوفير الأغذية للأسر من خلال بطاقة ممغنطة تشحن شهرياً، تعتمد قيمتها على عدد أفراد الأسر.
وبرنامج "سداد" المخصص لسداد إيجارات المساكن وفواتير الكهرباء والماء للأسر وفق عدد من الضوابط إضافة لبرنامج "كفاف" الذي يقدم مساعدات مالية ومساعدات عينية، وبرنامج "كساء" الذي يقدم كوبونات شرائية لشراء ملابس من المراكز التجارية مثل كسوة الصيف وكسوة الشتاء وكسوة العيدين وغيرها.
كما تقدم اللجنة برامج متنوعة أخرى منها برنامج "الحج والعمرة" لتمكين أسر النزلاء وأبنائهم والمفرج عنهم من تأدية فريضة الحج والعمرة والتكفل بجميع المصروفات.
كما تقدم برنامج "صيانة المنازل" وبرنامج "التدريب والتوظيف" وبرنامج "الرعاية الاجتماعية" والبرامج الترفيهية والتثقيفية وبرنامج "توصيل" وبرنامج "أجهزتي" وبرنامج "مشروعي" .
وتعتبر اللجنة هيئة وطنية خيرية تعتمد في إنفاذ برامجها على ما يرد إليها من زكوات وهبات وتبرعات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حماية الأسواق .. ومواجهة التضخم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/02/article_1035018.html

د. عبد العزيز الغدير

أحد الأصدقاء تعرض سائقه لحادث تصادم مع سيارة غير مؤمنة، وجاء "نجم" ووضع الحق على السائق غير المؤمن بنسبة 100 في المائة، لأنه انحرف يسارا من مسار تشير الأسهم الأرضية إلى أنه مخصص لمن يريد أن يسير إلى الأمام، إلا أن "نجم" ولعدم وجود تأمين لدى الطرف المخطئ طالبهم باستدعاء "المرور"، الذي جاء ووضع الحق على السائق المؤمّن ليرتاح من ضرورة نقل السائق الآخر إلى الحجز لحين دفع تكاليف إصلاح السيارة المتضررة، بمعنى أن الطرف المؤمّن عوقب لأن تحميله الخطأ يريح "المرور" من عناء العمل.
آخر يقول إن سيارته تعرضت لحادث وكان الطرف الآخر لديه تأمين، وعندما ذهب لتقييم إصلاح الحادث وقطع الغيار حصل على تقييم بنحو ستة آلاف ريال، وحصل عليه بعد مماطلة طويلة من شركة التأمين، وبعدها قام بإصلاح سيارته في ورشة أخرى وبتكاليف أقل بلغت 2000 ريال.

ثالث يقول إنه ذهب لمراجعة عيادة السكري في أحد المستشفيات المعروفة، وعند دخوله على الاستشاري كتب له الاستشاري تحاليل فحص شامل للجسم مثل السكر ووظائف الكبد والكلى والكوليسترول والدهون الثلاثية وأخرى تزيد تكاليفها على 2000 ريال، وواجه نتيجة ذلك رفضا ومماطلة من شركة التأمين للموافقة، ولم يستغرب ذلك، لأن الاستشاري بالغ، ولو أنه طلب التحليل الضروري للسكر واكتفى لكان أهون، ويؤكد المريض أنه غير مقتنع بمصداقية المستشفى، ويسمع كثيرا عن مثل هذه الحالات، حيث التهويل والمبالغة في الفحوص والأدوية بشكل يتجاوز الضرر بشركة التأمين إلى الضرر بالمريض ذاته، حيث يتعاطى كمّا كبيرا من الأدوية، لها آثار جانبية بصورة أو بأخرى.

عدم حماية أطراف سوق التأمين أو أي سوق أخرى من منتجين ومستهلكين ووسطاء يؤدي إلى ارتفاع تكاليف خدمات أو منتجات الأسواق، وبالتالي أسعارها، الأمر الذي يرفع من معدلات التضخم دون وجه حق على المستهلكين الملتزمين، وكذلك يؤثر سلبا في المنتجين الملتزمين أيضا لتختل عناصر السوق، وهذا ما حدث في سوق التأمين في المملكة، حيث على سبيل المثال رفعت شركات التأمين العاملة في السوق المحلية أسعار وثائق التأمين ضد الغير للمركبات الخصوصي ابتداء من 2015/10/1 إلى 1500 ريال للوثيقة الأساسية بزيادة وصلت إلى 400 في المائة منذ إطلاق خدمات تأمين المركبات التي بدأت بـ 360 ريالا، وجاء تبرير ارتفاع الأسعار من شركات التأمين لجهة التزامها بالدفع للمتضررين من الحوادث "قطع الإشارة، عكس السير... إلخ"، ووجود أكثر من أربعة آلاف حادث مرور، والمبالغة في مبالغ تقديرات الحوادث، ورفع قيمة الدية.

طبعا نتيجة عدم حماية المنتج من جور الوسطاء والمستهلكين تجعله يتحرك في أكثر من مسار لحماية نفسه من الخسارة، ومن ذلك المماطلة في الموافقات الطبية على سبيل المثال، حتى يشعر كثير من حملة بطاقات التأمين الصحي بالذل وهم ينتظرون الموافقات لإجراء الفحوص وهم يعانون آلام المرض ويضطرون إلى المراجعة أكثر من مرة، لأن الموافقة لم تصل في المرة الأولى.

من أساليب المماطلة والتحايل التي يتبعها المنتجون للسلع والخدمات وضع مكاتب محددة في أماكن بعيدة ومزدحمة، للتعويض عن القطع التالفة أو الأجهزة التي تتعطل أثناء فترة الضمان أو لسداد مستحقات التعويض، كي يضطر أصحاب الحقوق إلى التخلي عن حقوقهم لصعوبة الوصول إليها والحصول عليها، لانشغالاتهم أو بسبب المعاناة التي سيتكبدونها للوصول إلى تلك الأماكن، والأوقات الطويلة التي ينتظرونها لتسلم حقوقهم.

تتمحور مهام الجهات المنظمة للأسواق حول ثلاث مهام رئيسة وهي التنظيم، والتطوير، والحماية، والتنظيم يعني إصدار أو مراجعة اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق أيا كانت، بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في هذه السوق وزيادة الثقة بها من قبل جميع عناصرها من منتجين ومستهلكين ووسطاء.

والتنظيم هو الشق الأول من الحماية، والشق الثاني من الحماية يتمثل في إيجاد هياكل وموارد بشرية وأنظمة إلكترونية وإجراءات سريعة وسهلة لتطبيق هذه الأنظمة لمصلحة جميع عناصر السوق دون تغليب مصلحة طرف على آخر، ودون أدنى شك كلما كانت الأنظمة شديدة والإجراءات سريعة والعقوبات رادعة تراجعت جميع الأطراف عن التغول على الأطراف الأخرى، وبالتالي خفّت التكاليف والمخاطر التي يتعرض لها المنتجون في الأسواق، ما يؤثر إيجابا في الأسعار والجودة وفي نوع العلاقة بين المنتجين والمستهلكين، لتكون في حالة من الوئام والتعاون بدلا من الخصام والتربص.

حماية المُنتِج أو المستثمر لا تقل أهمية عن حماية المستهلك، فكلاهما مهم، والمستهلكون الذين يكسرون أو يعصرون الأنظمة واللوائح خطرهم كبير على بقية المستهلكين الملتزمين لسببين، الأول: تحفيزهم لمزيد من المستهلكين على انتهاك الأنظمة واللوائح، والثاني: رفعهم التكاليف وبالتالي الأسعار، لذلك فإن حماية الأسواق من هذه النوعية من المستهلكين ومن يقف وراءهم من جهات ضبطية ورقابية وتقييمية غاية في الأهمية، للحد من التضخم.

أذكر أنني جلست مع أحد العقاريين المستثمرين في مجال تأجير المباني من فلل وشقق، وقال لي: قبل أن تصدر الأنظمة القوية التي تحمي الملاك من طغيان وتحايل المؤجرين كنا نعاني أشد المعاناة، حتى إننا قللنا استثماراتنا في مجال التأجير، ورفعنا الإيجارات على الملتزمين لتعويض الفاقد من المتلاعبين، لكن بعد صدور النظام الجديد الذي يحمي حقوقنا أصبحت السوق أكثر نظامية، ولم نعد بحاجة إلى رفع الإيجارات بسبب التخلف والتهرب من المتلاعبين.

ختاما أتطلع إلى أن تنهض وزارة التجارة - التي تقوم بالإشراف على الأسواق وحمايتها من الاستغلال والاحتكار وضبط الأسعار - بدورها على أكمل وجه في حماية الأسواق من المتلاعبين، منتجين أو مستهلكين أو وسطاء، لمواجهة التضخم الكبير في معظم أسواقنا مقارنة بأسواق الدول المجاورة، الذي يشير إلى عدم نجاحها كما ينبغي في حماية جميع أطراف الأسواق من التلاعب والتحايل.

ماهي معايير الأمان الوظيفي؟!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 جماد الاول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1133732

راشد محمد الفوزان

حين يتخرج الشاب أو الشابة من الجامعة أو من الثانوي ويبحث عن العمل، فالغالب الذي أرى أنهم يبحثون عن الوظيفة الحكومية، باعتقادهم أنها أفضل من حيث الأمان الوظيفي، ولا أعرف ماهي معايير ومقاييس الأمان الوظيفي للباحث عن العمل، هل هو عدم الفصل من العمل؟ أم الراتب المجزي؟ أم الراتب الذي يكفي فقط أو أقل منه؟ أو نمطية العمل وعدم وجود أهداف ومتطلبات تفرض يوميا؟ أو عدم وجود من يحاسب ويعاقب على العمل؟ فما هي معايير ومقاييس الأمان الوظيفي لدى الباحثين عن العمل؟ وأتفهم رغبة الجميع براتب مجزٍ وعمل مريح، وكلمة مريح كل شخص له معايير بهذه "الراحة" فلا يعني أن تكون سلبية فقد تكون إيجابية من حيث بيئة مريحة، تدرب وتعلم، وتحقق طموحاتك وغيره كثير.
لكن "برأيي" أن الأمان الوظيفي، لا يعتمد على وظيفة حكومية أو قطاع خاص، بل هي تعتمد أولا على "قدراتك وإمكانياتك" التي تصنع منك "قيمة مضافة" لأي عمل تتجه له، فتصبح أنت add value وليس العمل الذي تنتظره، وهذا أشبهه بالطبيب الماهر "مثلا" الذي تتسابق عليه المستشفيات؟ ويصبح ذا موهبة ويمكن تضعه في المصاف الأولى كخيار لأي مكان يذهب له، فمن الذي الأن يشعر بالأمان الطبيب الواثق المتمكن أو المستشفى الذي لن يكون بذي قيمة فاعلة أو جاذبا حتى وإن ملك أحدث الأجهزة بدون هذا الطبيب، وينطبق ذلك على المحامي والمحاسب والمالي والمعلم والمحاضر وغيرة، إذا هي تعتمد "عليك" أنت ماذا تضيف وتقدم وماذا صنعت لنفسك من قيمة لأي عمل تذهب له، وهذا قد يغفل عنه الكثير، لأن الطابع العام، هو البحث عن أمان واستقرار وظيفي حتى وإن كانت ذات دخل متوسط أو أقل، مع أنه يمكن له أن يصبح أفضل بكثير مما هو عليه حين يدخل التحدي ويعترك الحياة، ولا يعني أن مقياس النجاح شهادة، أبدا ليست معيارا فكم دكتورا في جامعة أصبح نمطيا وركن على عمل تقليدي وظل يشتكي من سوء الحياة، ولكنه لم يعمل ما فيه الكفاية ووضع نفسه بمأمن مالي وحتى نفسي من خلال العمل المميز والمنجز والذي يخلق الفارق.
أثق أن كل إنسان حين يثابر ويعمل ويصبر بلا كلل وملل، ولا ينظر للمحبطين ومكسري المجاديف، سينجح ويحقق ويتميز، ولم أقل هنا شهادة أو ماجستير أو دكتواره، فكل رجل أعمال لدينا ناجح يحمل دكتواره؟ مقارنة بالعدد الكلي؟ إذا المعيار أنت ماذا عملت لنفسك وكيف صنعت نفسك.

عنف متخفٍ

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 جماد الاول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/14258808

هيفاء صفوق

نسأل مراراً وتكراراً.. لما انتشرت حالات العنف والقتل في الآونة الأخيرة، التي تعتبر غريبة على المجتمع، من حيث وجودها وتكرارها على فترات أحياناً متقاربة، وأحياناً متباعدة، لكنها في كل الأحوال حال غريبة لم يعتادها المجتمع، لذا لا نستطيع أن نطلق عليها ظاهرة، ولن ننتظر لأن تكون ظاهرة.

في الأسابيع الأخيرة، حدثت حالات عدة متقاربة في الفترة الزمنية، أربعيني يقتل والدته، وأب يقتل ابنه، وأبناء عمومة يقتلون ابن عمهم، والأكيد أن لكل حالة من هذه الحالات لها فرديتها ووضعها الخاص، لكن هذا يجعلنا نتساءل عن ماهية الأسباب الخفية خلف ذلك؟ وهل أسبابها متشابهة؟ هل الإدمان خلف ذلك؟ هل للعقوق دور في ذلك؟ هل المعاملة والتربية القاسية والعنيفة طرف في المعادلة؟

لماذا يتم بسهولة تغيير فكر الأفراد من المنظمات الإرهابية؟

هل الخلل في عدم احتواء المشكلات قبل أن تصبح واقعاً مأسوياً؟ هل أسرنا متماسكة حقاً، أم أصبحت شكلاً وصورةً، ما جعل الأبناء يعانون الفراغ المعنوي والفكري والروحي؟

هل مجتمعنا يعزز ثقافة الحوار وتقبل الآخر وثقافة التسامح؟

هل فعلاً يعاني أفراد المجتمع من الكبت والقمع، وعدم القدرة على إظهار مشاعره الداخلية بصراحة؟

هل دور التعليم والمؤسسات الدينية كانت إيجابية، أم أحد الأسباب التي أسهمت في الغلو والتطرف؟

حال العنف لن يكون بين يوم وليلة، هو حصيلة تراكمات انهزامية وذاتية سابقة لذلك، حتى تصل لمرحلة الفصل عن الواقع والتعدي عليه بأية وسيلة كانت، عنفاً أم قتلاً. ألم تحدث حالات قتل وقع ضحيتها أبناء صغار من أحد الوالدين، والمبرر كان لأجل تربيتهم وتهذيبهم يعاقب لدرجة الموت! وكيف يصل العقاب إلى هذه الدرجة؟ هنا نقف! ما هي الحال التي كان عليها المعتدي من غضب شديد، أو إسقاط ضغوطاته الشخصية على الأبناء، هل كانت طبيعية أم كان من الأساس يستخدم ذلك للتنفيس عن شيء غير متوازن في داخل نفسه، ولا نستطيع أن نجبر كل حالات العنف في مجتمعنا على أنها حالة نفسية أو مريض نفسي. خلف كل عنف وجريمة أسئلة عدة، من المتسبب الحقيقي خلفها؟

لا بد أن نعترف أن لدينا خللاً أولاً في المنظومة الأسرية التي مازالت تعيش على سجيتها في إيقاع الحياة السريع، هذه الأسر اعتادت العيش على النمط التقليدي القديم في التربية من قسوة وضرب وتحقير أبنائهم، كجزء من التربية كما يعتقدون، مع عدم القدرة في فهم حياة اليوم، وما تجدد في مجتمع من وسائل التواصل المختلفة التي تبث كل يوم شيئاً جديداً ومغايراً عن معتقد هذه الأسر، شكّل حالاً مزدوجة بين الآباء والأبناء، ما نتج منه شخصية الأبناء المهزوزة من الداخل في عدم احترامها لنفسها والنظرة الدونية لذاتها، أو العكس أدت إلى بروز العدوانية والعنف والخروج عن المألوف في المجتمع، هذا ما ينتج الغضب والانفعال الشديد في أي موقف يحدث ويحصل، فكم من أصدقاء وزملاء وأقارب مارسوا العنف حتى وقعت جريمة ما، بسبب هذا الضغط النفسي غير المتوازن من الأساس.

هذا التصادم والتناقض والصراع من الممكن أن يؤدي إلى خلق الأمراض النفسية، والشخصية المضطربة.

كما أن سقوط بعض الأفراد في تنظيمات إرهابية بسهولة، يجعلنا ندرك هشاشة الفكر لدى الأبناء أو الأفراد، لم تكتسب أفكارهم جيداً القيم الإنسانية الصحيحة من ثقافة التسامح وقبول الآخر، أو لم يتعلموا مهارة التفكير والتحليل والتفسير، سواءً أكان في داخل الأسر نفسها، أم في المدارس التي - للأسف - مارست التلقين في بث الدروس بصورة عمياء، لم تعلّم الطالب التفكر والتأمل وتشغيل العقل، مثل ورش العمل الجماعية التي تساعدهم على استحضار قدرتهم الداخلية وإظهار مواهبهم الحقيقية، أو بنائهم بناءً معرفياً يزيد ثقتهم في أنفسهم، بل إنهم (الأسرة والمدرسة) قمعوا الأبناء في التعبير عن أبسط مشاعرهم في ما يرغبون أو لا يرغبون، أو حتى إذا ابتكر الطالب فهم طريقة جديدة في حل مسألة معينة قوبل بالرفض والهجوم، لماذا لم يتبع الطريقة التقليدية في حل تلك المسألة؟ وهناك أمثلة عدة.

كل ما ذكرت، توضيح الأسباب الخفية خلف سلوك وتصرفات الإنسان العدوانية أو الخانعة التي تأخذ دور الضحية، للتخلص من كل ذلك لا بد من الرجوع للقيم الإنسانية التي تحترم أولاً: كرامة الفرد في وسط بيئته وأسرته ومجتمعه، لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذي يجعله يشعر أولاً باحترامه لذاته، ومن ثم احترامه لبيئته ومجتمعه ووطنه، ثانياً: احتواؤهم معنوياً وإشعارهم بالأمان والاستقرار، ثالثاً: تنمية القدرات الفكرية والعقلية من طريق مناهج تعتني في اكتشاف الذات وبواطن القوة فيها، لكي تكون مهارة موجودة لديهم منذ الصغر، هذا يكسبهم ثقةً وحضوراً أكثر في الحياة على الصعيد الشخصي والاجتماعي والمجتمعي والمهني فيما بعد، ما يجعلهم متوازنين نفسياً وفكرياً ومعنوياً وانفعالياً، ولن يقبلوا شيئاً أو يقدموا على شيء إلا بعد التفكير والتأني فتكون قراراتهم وانفعالاتهم واعية ومدركة.

تشكيل لجنة أمنية عليا وتفعيل الإستراتيجيات..ولي العهد يصل تونس لرئاسة وفد المملكة

وزراء الداخلية العرب يبحثون تطويق الإرهاب ومعايير "القائمة السوداء"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 جماد اول 1437هـ - 2 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160302/Con20160302827174.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يُفتتح اليوم (الأربعاء) في العاصمة التونسية مؤتمر وزراء الداخلية العرب في دورته الـ 33، برعاية الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، وحضور ممثلين عن الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي، واتحاد إذاعات الدول العربية، والمنظمة العربية للسياحة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والاتحاد الرياضي العربي للشرطة.

ويرأس ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، فعاليات هذه الدورة التي تستمر لمدة يومين، إذ وصل ولي العهد أمس (الثلاثاء) إلى تونس لرئاسة وفد المملكة المشارك في الاجتماع، بعد أن غادر الرياض في وقت سابق أمس.

ويخاطب الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، كل من الرئيس التونسي، الأمير محمد بن نايف، والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي.

ويناقش الوزراء عددا من المواضيع الهامة منها، تقارير عن أعمال جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بين دورتي المجلس الـ (32 - 33)، وتقرير الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب عن أعمال الأمانة العامة بين الدورتين.

كما يتضمن جدول أعمال الدورة مناقشة تقارير عدة عما نفذته الدول الأعضاء بشأن الإستراتيجية الأمنية العربية والإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب والإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والإستراتيجية العربية للسلامة المرورية والإستراتيجية العربية للحماية المدنية، بالإضافة إلى التقرير السنوي الخامس عشر الخاص بمتابعة تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

كما تنظر الدورة في كل من مشروع خطة مرحلية ثامنة للإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، ومشروع خطة مرحلية سابعة للإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، ومشروع خطة مرحلية رابعة للإستراتيجية العربية للحماية المدنية، ومشروع الاتفاقية الأمنية بين دول جامعة الدول العربية، وتشكيل لجنة أمنية عربية عليا، ومشروع الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، إلى جانب معايير الإدراج والشطب للكيانات والأفراد على القائمة العربية السوداء لمنفذي ومدبري وممولي الأعمال الإرهابية التي تصدرها الأمانة العامة للمجلس.

كذلك تناقش الدورة التوصيات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات التي انعقدت في نطاق الأمانة العامة، ونتائج الاجتماعات المشتركة التي انعقدت خلال عام 2015، إضافة إلى عدد من المواضيع الأخرى المهمة.

كاريكاتير

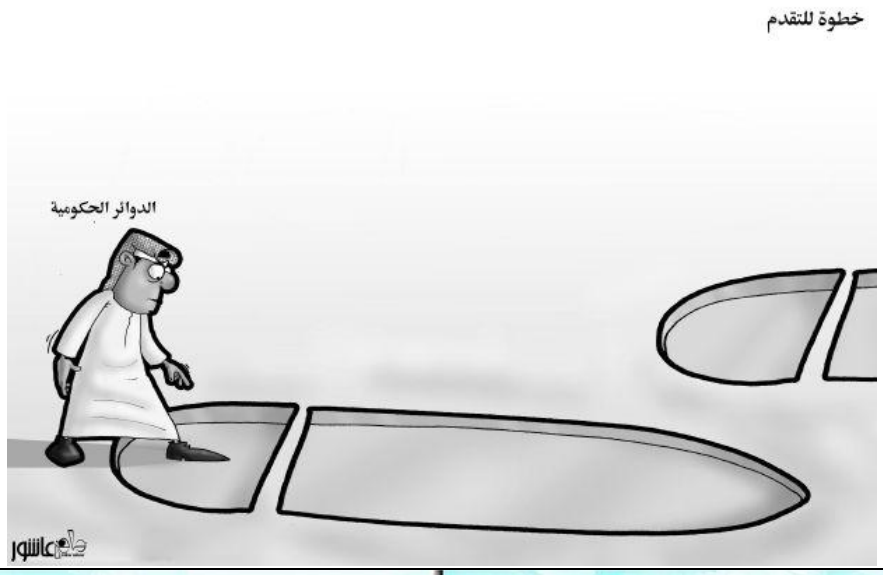

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 جماد الاول 1437 هـ - 2 مارس 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/14258822

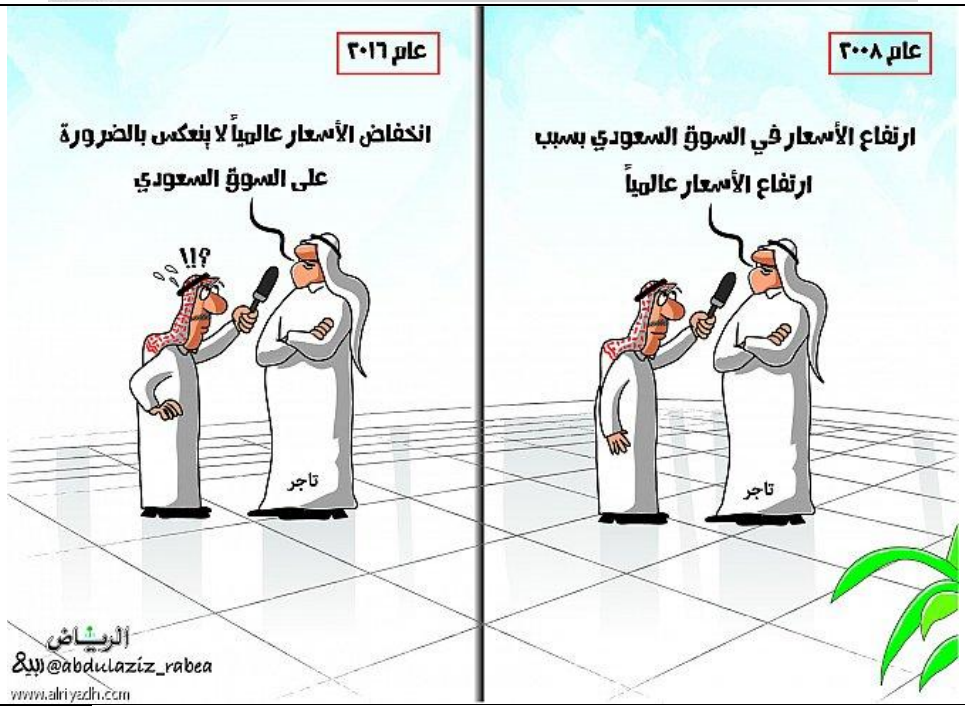

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 جماد اول 1437 هـ - 2 مارس 2016م

http://www.alriyadh.com/1133697